القرارات الإدارية

د.عبد القادر باية

دار الخلدونية

مُقدّمة

يُعتبر القانون الإداري فرعا مّن فروع القانون العام الداخلي الذي يحكم نشاط السلطة الإدارية من حيث تكوينها ونشاطها بوصفها سلطة عامه تملك حقوقا وامتيازات استثنائية في علاقاتها بالأفراد.

ومن أهم امتيازات الإدارة القانونية، وفي صدارة وسائل القانون العام، القرار الإداري، حيث يُعد هذا الأخير من أهم مظاهر نشاط وامتيازات السلطة التي تتمتع بها الإدارة وتستمدها من القانون العام، إذ بواسطته تستطيع الإدارة بإرادتها المنفردة على خلاف القواعد العامة في القانون الخاص إنشاء حقوق أو فرض التزامات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عمل الإدارة يستهدف تحقيق المصالح العامة والتي يجب تغليبها على المصالح الفردية الخاصة.

كما يُعد القرار الإداري أحد الوسائل المهمة التي تعتمد عليها الإدارة العامة في الدولة لتنفيذ مهامها ونشاطها وتنظيم سير العمل الإداري، وذلك يجري كله في إطار الخدمة العامة التي تقدمها للمجتمع، ومن ثم فان القرارات الإدارية تعتبر الطريقة المثلى للتعبير عما تريد الإدارة القيام به اتجاه المخاطبين بهذه القرارات، وفي نفس الوقت هي أسلوب ناجع تعلم به هؤلاء المخاطبين بما هو منوط بهم للقيام به في إطار تحديد وتعيين مراكزهم القانونية المستجدة وفق هذه القرارات.

والقرارات الإدارية كمبدأ عام تتميز عن الأعمال القانونية الأخرى للإدارة، بما فيها أعمالها القانونية الخاضعة لقواعد القانون الخاص، لكونها أكثر مرونة واقل استقرارا عن غيرها من الأعمال القانونية، فهي من جانب تخضع لقواعد

مختلفة عن تلك المعهودة في قواعد القانون الخاص، ومن جانب آخر فإن هذه القواعد التي تخضع لها القرارات الإدارية تستجيب بدورها لمقتضيات حسن سير المرفق العام، هذا الأخير الذي تحكمه مبادئ ضابطة تمكنه من أداء الدور المنوط به على أحسن وجه ممكن.

وتُشكل دراسة القرار الإداري أهمية مميزة، من جهتين، من حيث أن القرارات الإدارية تعتبر أحد أركان ودعائم القانون الإداري، وتُعد من أنجح الوسائل في ممارسة الإدارة لنشاطها. كما أنه من جهةٍ أخرى تُشكل القرارات الإدارية مجالاً رحباً لممارسة الرقابة القضائية على أعمل الإدارة، بل كانت وما تـزال القـرارات الإداريـة تُشـكل محـوراً لمعظـم المنازعـات والقضـايا المعروضة على القضاء الإداري، وتُعتبر مصدراً ثرياً وغنياً لاجتهادات القضاء الإداري.

وبناء على ما تقدم فان هذه الدراسة تقتصر على دراسة النظام القانوني للقرارات الإدارية، أي أنها متعلقة ابتداء بمرحلة نشوء القرار الإداري ومرورا بالمرحلة التي يرتب فيها أثاره وذلك بعد صدوره ووصولا إلى مرحلة انقضاءه كمرحلة نهائية. ووفقا لهذه المراحل التي يعرفها القرار الإداري فإننا سنتناوله بالدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول: ماهية القرار الإداري

الفصل الثاني: أركان القرار الإداري

الفصل الثالث: نفاذ وتنفيذ ووقف تنفيذ القرار الإداري

الفصل الرابع: نهاية القرار الإداري